وموضع التفريع ما اذا لم يصرح بهذا الشرط والظاهر من
هذه الاختلافات انتقاض العهد اذا لم يعد واعتدوا والمنع
اذا اعدوا فان قلنا ينتقض عهدهم مطلقون المال او يحرم
قتلهم واسترقاقهم فيه خلاف مذكور في موضعه فان
قلنا يطلقون المال تقدم على الامام رجحين في انا اهل نقتلهم ومن
من قال لعم جعل ذلك من بقية العقوبة على القتال وقال
الامام ينبغي ان يقطع بانهم يضمنون ما اتلفوا الا ما اذا
قلنا انهم يطلقون المال من جعلناهم في بقيه من الامان فكيف
يجوز ان لا يغرمهم والذي ذكروه صاحب التهذيب
وغيره انه كما ينتقض في حق اهل البغي وفي البيان انه
ينبغي ان يكون في انتقاضه في حق اهل البغي الخلاف الذي مر
في المسئله الاولى وان قلنا لم ينتقض عهدهم فهو كما اهل البغي
في انه لم يتبع مدبرهم ولا يذفف على جريحهم ولو اتلفوا ما لاهل
العدل لزمهم الضمان بخلاف اهل البغي لا يضمنون على قول
لانا انما اسقطنا الضمان عنهم استمالة لقلوبهم ورد الهم الى
الطاعه كيلا ينفردوا بسبيل النجاة ولستيقن واعلى الخروج
عن قبضه الامام واما هم باق ولان الله تعالى امر بالاصلاح
بين المومنين في ايه ولم يذكر مواخذه بدم ولا مال فاشعر
ذلك بالتخفيف في حقهم هذا في ضمان المال ولو اتلفوا
نفسا قال الامام ان قلنا القاضي على اهل البغي
فاولي ان يجب على اهل الذمه وان قلنا لا قاض على اهل

البغي فوجهان احدهما يجب على اهل الذمه كما تقطع
باجاب ضمان المال ٥ والثاني لا يجب للشبهه المقترنه
باحوالهم ٥ فرع اذا قاتل اهل الذمه اهل البغي قال
القاضي ابن كج المذهب انه لا ينتقض عهدهم لانهم
حاربوا من يجب على الامام محاربته وعن رواية ابي الحسين
وجه انه ينتقض لانهم حاربوا المسلمين وهذا اوفق لما
تقدم ان للامام ان يستعين بالكفار على قتال اهل البغي
والله اعلم ٥ وقوله في الكتاب بل يقبل مدبر اهل
الحرب لعلم بالواو لما حكيناه عن القاضي وكذي قوله
بطل عهدهم لان المقصود من هذه الصوره ما اذا كانوا
عالمين بانه لا يجوز لهم القتال ولم يكن اكراه وقد
ذكرنا ان من الاصحاب من ذكر الخلاف في بطلان العهد
وكذي قوله كانوا كاهل البغي للروايه من لب
سلمه ٥ وقوله ان كانوا جاهلين بالحكم اي قالوا
ظننا انهم في حقنا مخففه كما ذكرنا في حق اهل الحرب
ولكن الاصوب فيما اذا ذكروا ما يدل انهم ظنوا جواز
قتال المحقين والاقليتر لهم قتال المخففه ولا المخطئه وليعلم
قوله قولان بالواو لان من الاصحاب من نفى الخلاف
وقال حيث قال ينتقض اراد حالة العلم وحيث قال
لا ينتقض اراد ما اذا اظهروا عذرا ٥ وقوله
على الظاهر ليس بقيد بل ثبات الخلاف في ضمان ما اتلفوا وسلت

Copyright Reading Service University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)